حيث اى الشارح المعرفة ما وضع ليستعمل فى شئ معين فقال قدس سره
اى المفسر فى المعرفة هو المعين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج
فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف
الى اخرها ذكر كيف وقد قال قدس سره بعد سوق الكلام الى هذا ما توهم
جماعة والحق ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين وضعا
واحدا عاما اه اعلم ان العلامة التفتازانى عرف فى شرح التخليص المعرفة
بما نقلنا عنه انفا والاخفى ان ذلك التعريف يشمل العلم ايضا وذكر بعد
ذلك ان اللفظ الموضوع لمعنى انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل
فى معين فيفهم من هذا الكلام ان التعريف المذكور للمعرفة لا للعلم
فبنى كلامه يندفع بحسب الظاهر ويمكن دفعه بان مراده فى مقام تعريف
مطلق المعرفة ان المعرفة ما وضع ليستعمل فى شئ معين سواء كان ذلك
المعين موضوعا له كما فى العلم او فرد الموضوع له كما فى سائر المعارف ومراده
بما ذكر بعد ذلك ان ما سوى العلم انما وضع ليستعمل فى معين وليس الوضع
لمعين منقوض بالمعرف بلام الجنس كتب فى الجملة يمكن ان يدفع بان
الكلام موضوع كسائر المعرف لمتعينات مشخصة بوضع العلم عام
فلا حالة المعرف باللام ايضا موضوع للامور متعددة بالوضع العام
فى الوضع التركيبى وهذه الامور هى الماهية المأخوذة مع التعين

الخ.

التى فى اذهان المخاطبين انتهى وقد ظهر منه ان مراده بقوله موضوع
لامور متعددة انه موضوع لامور متعددة متعينة اذ هو مدار
الدفع ولا ينفع مطلق التعدد فى الدفع وفى ذلك نظر ثم نقول فى دفع
النقض المذكور باذكره بعيد فان المعرفة التى هو قسم المعارف
كلها فى اقسام اللفظ المفرد فلا ينفع تعدد الامور المتعينة باعتبار
الوضع التركيبى وقد اشرنا الى مثل هذا البحث فيما سبق واشرنا هنا
الى جوابه ايضا بان المراد بالمفرد اعم مما هو مفرد حقيقة او حكما والمعرف
بلام الجنس وان كان مركبا حقيقة الا انه مفرد حكما ولا يرد ما
افيد الا ظهر ان يقول فلا يرد ما افيد بالتعريف على ما قيل فى قوله
ثم للاصيل يذهب عليك ان معرفة الموضوع له لا يتوقف على السماع
من الواضع وحاصله ان قول المجيب بان قول المصنف بالوضع للموضوع
له الخاص انما يصح لو كان للمصنف نقل فى واضع اللغة عما ذكر ان الوضع
ليس على ما ينبغى وقوله لان اللغة لا تثبت بالعقل مسلم لكن لا يلزم
منه توقف اللغة على النقل عن الواضع وسماع الوضع منه بل يكفى
فى ذلك تتبع الاستعمال فان الاستعمال الغالب قرينة الوضع اى
التنبيه الاول وهو هذا تنبيه كتب فى الحاشية اى بالتنبيهات قال
الفاضل كل احتمال للتنبيه مما سبق عبارة عن الاخر وان العبارة يحتمل